

# الانتصار للهندوس يغذي الاستقطاب الديني في الهند

## السلطات تتصدى لتوترات محتملة بين المسلمين والهندوس



### مدّ قومي متصاعد

كانت منظمة راشتريا سوايامسيكاف ساخن، التي انبثق منها حزب مودي، قد قررت منع أي مظاهر احتفالية إن جاء الحكم لصالح الهندوس، تجنباً لإثارة أي عنف بين الغالبية الهندوسية والمسلمين الذين يشكلون 14 بالمئة من سكان الهند البالغ عددهم 1.3 مليار نسمة.

وقرضت قيود على التجمعات في بعض المناطق وتراقب الشرطة وسائل التواصل الاجتماعي للحد من تداول الشائعات.

وخلت شوارع أيوديا إلى حد كبير، وجابت قوات الأمن الطريق الرئيسي المؤدي إلى لوكناو، عاصمة ولاية أوتار براديش الشمالية.

والتف سكان أيوديا حول أجهزة التلفزيون وهواتفهم المحملة لمتابعة أي أخبار عن الحكم الذي أشاع البهجة في نفوس الهندوس لدى إعلانه.

ووسط هتافات تمجد الإله رام قال بائع متجول على الطريق، "الكل يجب أن يجتمع على كلمة واحدة لضمان بدء أعمال البناء في الموقع دون أي تأخير".

الهندوسية. وأوصت المحكمة أيضا بإعطاء قطعة أرض أخرى مساحتها خمسة أفدنة في مدينة أيوديا الهندية للجماعة المسلمة التي كانت طرفاً في القضية. لكن هذا لم يكن كافياً لتهدئة البعض.

واعتبر أسدالدين أويسي، وهو سياسي مسلم بارز من المعارضة، للصحافيين، "البلد يتجه الآن لأن يصبح أمة هندوسية".

أما حزب مودي فقد أشاد بالحكم ووصفه بأنه "علامة فارقة".

وقال وزير الداخلية، أميت شاه، الذي يرأس بهاراتيا جاناتا في منشور على تويتر، "أرحب بقرار المحكمة وأناشد كل الجماعات الدينية قبول القرار".

وتوعدت الجماعة السنّية التي كانت طرفاً في القضية بأنها ستقدم طعناً على الالتماس، وهو ما قد يفتح الباب لمعركة قضائية طويلة أخرى.

وذهب ظفر باب جيلاني، محامي الجماعة، إلى القول "هذا ليس عدلاً". ودعت منظمات إسلامية إلى التحلي بالهدوء.

ذات الأغلبية المسلمة من وضعها الخاص، محققة وعدا انتخابياً آخر قطعته لقاعدة تاييدها الهندوسية في معظمها.

وقال نيالانجان سيركار، الأستاذ المساعد بجامعة أشوكا بالقرب من نيودلهي، إن الحكم سيفيد حزب بهاراتيا جاناتا الذي أعيد انتخابه في مايو الماضي، لكن من شأن تباطؤ الاقتصاد أن يؤثر في النهاية على أصوات الناخبين.

وأضاف، "على المدى القصير، سيغطي ذلك دفعة لحزب بهاراتيا جاناتا، مثل هذه الأمور لا تدوم، معبد رام لن يضع طعاماً على الموائد".

ويعتقد الهندوس أن الموقع هو مهد اللورد رام الذي تجسد فيه الإله الهندوسي فيشنو، ويقولون إنه مكان مقدس لدى طائفتهم منذ فترة أبعد بكثير من ببناء المغول المسلمين لمسجد بابري هناك عام 1528.

أصدرت هيئة المحكمة المؤلفة من خمسة قضاة يرأسهم رانجان جوجوي، حكماً بالإجماع بتسليم قطعة الأرض التي تقع على 2.77 فدان إلى الجماعة

وقالت الشرطة الهندية، التي انتشرت في أيوديا ومواقع أخرى ذات حساسية خاصة بالهند، إنها اعتقلت عشرات الأشخاص للاشتباه في نشرهم مواد تحريضية على مواقع التواصل الاجتماعي وإطلاق الأعصاب النارية احتفالاً بقرار المحكمة العليا بأحقية الهندوس في موقع ديني متنازع عليه.

وقالت الشرطة إن 37 شخصاً اعتقلوا في أوتار براديش أكبر الولايات الهندية من حيث عدد السكان وموقع المزار المتنازع عليه.

واعتقل شخص واحد على الأقل في لوكناو عاصمة الولاية لإدلائه "بتعليقات غير مناسبة"، على مواقع التواصل الاجتماعي واستخدام لهجة تهديدية. وناشد مودي المواطنين الحفاظ على السلام، وقال، "يجب ألا ينظر أحد إلى الحكم باعتباره نصراً أو هزيمة لأي طرف... فلنبتهل أن يعم السلام والتألف".

غير أنه من المرجح النظر إلى الحكم باعتباره نصراً لحزب بهاراتيا جاناتا وداعميه.

وهو يجيء بعد أشهر من تجريد حكومة مودي منطقة جامو وكشمير نارية في أيوديا ابتهاجاً.

يشكل التعدد الديني والإثني في الهند إحدى أبرز السمات المكونة للبلاد، لكنها مهددة بانديال شرور التعصب المقيت بين أصحاب العقائد المختلفة. ومع صعود مد قومي متنام في البلاد، في السنوات الأخيرة، أبدت العديد من الأوساط خشيتها من إمكانية قيام صراع ديني في البلاد بين الهندوس والمسلمين بعدما قضت محكمة هندية بمنح ملكية أرض محل نزاع للهندوس، في حكم من شأنه أن يثير غضب المسلمين الذين يطالبون بالموقع الذي سبب يوماً بعضاً من أعنف أحداث الشعب في تاريخ الهند الحديث.

وقد تسبب النزاع المستمر بشأن الموقع هو مسقط رأس أحد أكثر الآلهة توجيهاً لديهم، "الإله رام"، بينما يقول المسلمون إنهم ظلوا على مر الأجيال يؤدون طقوس العبادة وصلواتهم في المسجد الذي كان مبنيًا في الموقع منذ مئات من السنين.

وكان مسجد بابري، الذي يعود تاريخه إلى القرن السادس عشر، هدم على أيدي حشود من المتشددين الهندوس في عام 1992، ما أثار أعمال شغب أسفرت عن مقتل ما يقرب من ألفي شخص.

يرجح العديد من الهندوس أن مسجد بابري شيد على أنقاض معبد هندوسي في هضبة رامكو المقدسة لديهم، هدمه "الغزاة المسلمون" في القرن السادس عشر.

ويقول المسلمون إن الموقع هو مسجد بني في زمن الإمبراطور المغولي المسلم الذي حكم الهند، ظهير الدين محمد بابر، الذي أمر ببنائه في القرن السادس عشر.

إلا أن الهندوس يزعمون أن ظهير الدين بابر هدم معبدهم في القرن 16م وبنى مسجده فوقه.

ويرى المسلمون أن هذا صراع حديث على المسجد الذي ظلوا يصلون فيه لقرون، نشأ في عام 1949 عندما تسلم بعض الهندوس وقاموا بوضع تماثيل "الإله رام" في المسجد وبدأوا في أداء طقوس عبادتهم له.

وكانت مجموعة من الهندوس هاجمت المسجد في ديسمبر 1949، وازدادت حدة التوتر بينهم وبين المسلمين في أعقاب ذلك، ما أدى إلى قيام الشرطة بوضع الموقع تحت الحراسة وإغلاقه لحين حل النزاع بين الطرفين.

وانتقد ممثلون للجماعة المسلمة في القضية القرار ووصفوه بأنه جائر ومن المرجح أن يطعنوا فيه.

وبعد إعلان قرار المحكمة أطلق الهندوس، الذين طالما سعوا جاهدين لبناء معبد على أنقاض المسجد، العبا نارية في أيوديا ابتهاجاً.

نيودلهي - أثار قرار المحكمة العليا في الهند، السبت الماضي، بأحقية الهندوس في موقع ديني محل نزاع مرير مع المسلمين، المخاوف من إمكانية إشعال حرب دينية بين أتباع الديانتين في البلاد، في ظل التوترات الدينية المتصاعدة في السنوات الأخيرة إثر تولي حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسي الحكم في البلاد منذ 2014.

وتشهد الهند بروز نزعة قومية متصاعدة تهدد التعايش والوحدة بين مختلف مكوناتها، وتزيد من تاجيح مشاعر العدا بينها، في تنكر صريح للمبادئ التسامح التي كرسها المهاتما غاندي وجعل بموجبها الهند نموذجاً للتعايش بين القوميات والديانات واللغات المختلفة.

ويهدد البت في النزاع القضائي بين جماعة هندوسية وأخرى مسلمة الطريق أمام إنشاء معبد هندوسي بالمكان الواقع في مدينة أيوديا بشمال البلاد، وهو اقتراح طالما أيده الحزب الهندوسي الحاكم الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء ناريندرا مودي.

### الهند تشهد في السنوات الأخيرة بروز نزعة قومية متصاعدة تهدد التعايش والوحدة بين مختلف مكوناتها، تزيد من تاجيح مشاعر العدا بينها

ويدعي كل طرف ملكية الأرض التي يقول المسلمون إنها كانت موقع مسجد بابري الذي هدمه متطرفون هندوس، ويحاجج الهندوس بأنها موقع مقدس لديهم قبل الإسلام.

وتمثل الهندوسية ديانة الأغلبية في الهند، أما الإسلام فيمثل ثاني أكبر ديانة فيها، وتعود بداية ظهورها هناك إلى القرن السابع الميلادي، وانتشرت بشكل كبير بعد دخول جيوش المسلمين إلى شمال الهند في القرن الثالث عشر الميلادي.

# مسيرة ضد «الإسلاموفوبيا» تثير الجدل في فرنسا

العام، مستترة أيضاً بعض وسائل الإعلام التي تقلل من أهمية انتقاد الإسلام.

وعاد النقاش بقوة قبل أربعة أسابيع حول الحجاب وخاصة الإسلام، بعد الهجوم على مقر الشرطة في باريس، حيث قتل موظف اعتنق الإسلام أربعة من زملائه.

الحجاب، لأنه يمكن اعتباره هجوماً على ثورتين مهمتين في تاريخ البلاد: العلمانية في أوائل القرن العشرين، و"تحرير المرأة" في سبعينات القرن الماضي.

وتقول كلير دي غالمبير، عالمة الاجتماع المتخصصة في التطرف، إن تعميم انتشار الحجاب "يشكل الرأي

وفقاً للجنة الاستشارية الوطنية لحقوق الإنسان. وقال وزير التعليم جان ميشيل بلانكيير، حديثاً، إنه "غير مرغوب فيه في مجتمعنا"، وهو ما أثار ضجة كبيرة.

ويوضح سيباستيان روشيه، مدير الأبحاث في المركز الوطني للبحث العلمي، أن "هناك تشدداً حياً مسألة

الوطني اليميني القوي مارين لوبان أن "كل الذين سيتوجهون إلى هذه الظاهرة سيكونون شركاء للإسلاميين، أي الذين يدفعون في بلدنا بأيديولوجيا استبدادية تهدف إلى محاربة قوانين الجمهورية الفرنسية".

ورأى ماجد مسعودين، العضو اليساري في المجلس البلدي لضاحية باريس سان دوني وأحد الذين دعوا إلى المسيرة، أن "هناك إرادة لتخريب الظاهرة، بالتأكيد".

وأضاف مسعودين، "نواجه تحالفاً تثير طبيعته الدهشة بين الحزب الاشتراكي والتجمع الوطني وحتى الحكومة، الذين وقفوا جميعاً ضد المسيرة المناهضة للعنصرية".

وقال زعيم اليسار الراديكالي في فرنسا، "أرى أن الانطلاق من خلاف على كلمة، ينكر البعض في الواقع للمسلمين الحق بأن يدافع عنهم أشخاص غير مسلمين يريدون الحد من الأجواء الحالية المعادية لهم".

وكانت الفترة الأخيرة قد شهدت عودة الجدل بشأن الحجاب، بسبب مشروع قانون مقدم من قبل اليمين المتطرف يهدف إلى منع ارتداء الأمهات لهذا اللباس، وهو ما أثار جدلاً واسعاً، حاول من خلاله التجمع الوطني اليميني أن يجرج به الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

ويعتبر 59 بالمئة من الفرنسيين الحجاب غير متوافق مع مجتمعهم،

وبشكل "الاعتداء على مسجد بابونا (...). أحدث مظاهره". وتأتي هذه التحركات وسط جدل تصاعد منذ مدة حول الحجاب والعلمانية، فيما تبدو الطلقة السياسية الفرنسية منقسمة حول المشاركة في هذا التجمع.

ومن جديد، تتأرجح فرنسا التي تضم أكبر عدد للمسلمين بين دول أوروبا الغربية، والذين يشكلون 7.5 بالمئة من سكانها، وتشهد صعوداً لليمين القومي الذي أصبح القوة السياسية الثانية في البلاد، بين إدانة "وصم" المسلمين والاعتراض على "التطرف".

ودفع استخدام عبارة "إسلاموفوبيا" وهوية بعض موقعي الدعوة إلى المسيرة، جزءاً من اليسار وخصوصاً من الحزب الاشتراكي إلى الامتناع عن المشاركة، أو إلى الحد من دعمهم المبدئي للحزب مثل ما فعل النائب الأوروبي المدافع عن البيئة، يانك جاسو. ومن جهتها، تعتبر زعيمة حزب التجمع

وأطلقت الدعوة إلى هذه المسيرة في الأول من نوفمبر في صحيفة "البراسيون" بعد أيام من هجوم استهدف مسجداً في بابونا (جنوب غرب)، تبناه ناشط يميني قومي يبلغ من العمر 84 عاماً. وقد أسفر عن إصابة شخصين بجروح خطيرة.

وكتبت الصحيفة أن الرسالة المبدئية هي تأكيد "الكف عن الخوف من الإسلام" و"الوصم المتزايد" للمسلمين الذين باتوا ضحايا "تمييز" و"اعتداءات"،

استخدام عبارة «إسلاموفوبيا» وهوية بعض موقعي الدعوة إلى المسيرة، دفع جزءاً من اليسار ومن الحزب الاشتراكي إلى الامتناع عن المشاركة



اعتراض على الإسلاموفوبيا